اللغوي فلعدم لزوم عدم منافاة تعريف الاصلية وعدم جامعية البقية كما لزم لو حمل على المعنى اللغوي كما
تقدم قوله وان كان اقرب من الاول وهو عرف النحاة لان فيه الخلل في المانعية والجامعية وفي تعريف
الوضع الخلل في الجامعية فقط لا المانعية قوله في عرف هذا الفن اي في عرف اهل البيان قوله كلي يقابل
المشتق فيكون اسم الجنس في عرف هذا الفن كل اسم كلي غير مشتق وجه قوله لعل انه على هذا يكون التعريف
لما بين عن النقض بما تقدم قوله لكن قولهم العلم الخ ناقش فيه الزيبارى وقال الفاضل
يعني سلامة التعريفين عن النقض . انتهى اي يكون اسم الجنس في عرف هذا الفن كلي يقابل
المشتق وقولهم العلم لا يستعار الخ يدل على ان الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط لا ما يقابل
الشخص انتهى ولا يقتضيه الخ متعلق بقوله لمنافاته الجنسية قوله لمنافاته الجنسية اراد وان
الاستعارة مبنية على جعل المستعار له من جملة افراد المستعار منه بادعاء ان له فردين من متعارف وغير
متعارف ولم يكن للعلم مفهوم كلي يتسع فيه ذلك الجعل والادعاء تامل كذا قاله الفاضل قوله يدل على ان
الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط لا ما يقابل الشخص والمشتق انتهى
قال الزيبارى ان اراد به انه يدل على ان الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط فلا نسلم ذلك
كيف وهو هنا يقابل للمشتق والحرف ايضا وان اراد به ما يدل على انه يقابل الشخص في الجملة
فلا يضرنا كما سنفصله لك عن قريب قوله والا اي وان لم يكن الجنس عندهم ما يقابل
الشخص فقط بل يقابله وغيره قوله فالمشتق ايضا بينا في الجنسية قال الفاضل اي اذا لم
يكن اسم الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط بل ما يقابله والمشتق فلا يصح تعليل عدم
استعارة العلم بما ذكر لان المشتق ايضا في الجنسية ح والحال ان الاستعارة جارية
فيه لحذف جزاء الشرط من عبارة الشارح واقيم دليله مقامه كما فهم من تقريرنا هذا
وفي استدلال الشارح على ان الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط بقولهم العلم لا يستعار
لمنافاته الخ نظر وذلك انه فلكون الجنس عندهم ما يقابل الشخص والمشتق وتم الاستدلال
بان يكون منافاة الشخص الجنس لاعتبار الكلية في الجنس ومنافاة المشتق لا عتبار
عدم الاشتقاق ولا شك ان المنافاة للجنس بالاعتبار الاول تمنع الاستعارة للزوم
استعارة الكلية في اسم المستعار منه كما قالوا والمنافاة له بالاعتبار الثاني لا تمنعها
كما هو ظاهر فلا يلزم من منافاة المشتق للجنس باعتبار الثاني عدم جريان الاستعارة

الاستعارة فيه لعدم منافاة الاستعارة للجنس من هذه الجهة انتهى والفاضل الزيبارى ناقشه
كذلك قوله يتناول العلم الشخصي لانه اسم غير مشتق وتعريف المصداق الجنس صادق عليه
فيلزم ان يكون مستعارا استعارة اصلية والحال انه لا يستعار قال الزيبارى وفيه ان
هذا التقسيم للفظ المستعار والعلم لا يستعار فحصل الاحتراز عنه بالفظ المستعار ولا
فلا حاجة الى اخراجه بزيادة قيد كلي فلله در المصر حيث حذف من التقسيم قيد كلي
وزاد قوله اسما لاخراج الفعل والحرف ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة عكس الامر انتهى
وهذا تتبع على الشارح الفاضل حيث قال فلعل اسم الجنس في عرف هذا الفن كلي يقابل
المشتق والمراد بالدقيقة خروج العلم الشخصي بلفظ المستعار والمراد بعكس الامر
حذف لفظ الاسم وزيادة قيد الكلي لاخراج الفعل والحرف ثم قال على انه ذهب بعض
المحققين الى جريان الاستعارة في العلم كما نقله عن الفاضل الروي وهو حسن جلي
قوله اي اسما كليا غير مشتق قال الزيبارى قد عرفت انفا انه لا حاجة الى
تقدير الكلية فحذف انتهى يرد خروج العلم بلفظ المستعار والفعل والحرف بقوله اسما
غير مشتق قوله وح اي حين كونه اراد اسما كليا غير مشتق قوله يخرج عنه اي
عن التعريف قوله العلم الشخصي الخ لانه ليس كليا حقيقة قوله مع انه يستعار
اي استعارة اصلية قوله وح اي قوله الا اذا يريد الخ قوله يتناول الخ قال الفاضل
يعني وكل من التناول والخروج لازم قوله ويخرج عطف على يتناول قوله عنه اي
عن التعريف قوله ولا يخفى انه تكلف حدا وهو ان يقيد اولا قيد الكلي مع علة
في العبارة ليخرج العلم الشخصي وثانيا حقيقة وحكمية يتناول العلم الشخصي الشامل
بصفة قوله سيما من غير واو وقبلها تامل قال ابن قاسم في حاشية شرح البهجة
قول المتن لا سيما فيه استعمال لا سيما من غير واو وقبلها وقد صرح ثعلب بانه خطأ فيه انتهى
لكن قال غيره انها قد تحذف قوله في مقام التعبير وهو قوله اي اسما غير مشتق لان
التعبير للتوضيح وهذا التقرير يرينا فيه لان حمل الفاظ التعريف على ما يتبادر منها
واجب قوله ومع ذلك اي التكلف قوله يخرج اي عن تفسير المصداق لا اسم الجنس وكذا عنى

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)